

أكد أن المجلس استطاع منع إصدار أي قانون أو قرار فردي يضر المواطنين

56 سؤالاً و45 اقتراحاً بقانون.. حصاد الشاهين خلال دور الانعقاد الأول



أسامة الشاهين

بدا قطاع الإعلام والعلاقات العامة بالإمامة العامة لمجلس الأمة إصدار تقاريره الإحصائية عن أعمال النواب خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر، وتنتشر «الوسط» اليوم تقرير المجلس عن الانجازات والأعمال التشريعية والرقابية للنائب أسامة الشاهين خلال دور الانعقاد الأول، حيث تقدم بنحو 56 سؤالاً و45 اقتراحاً بقانون و40 اقتراحاً برغبة، ووقع على عدد من طلبات المناقشة تتعلق بقضايا حلب والإبداعات الميونيّة والقضية الإسكانية.

ويشارك الشاهين في لجنتي الأولويات والرصد على الخطاب الأميري (مقرر)، ولجان ذوي الاحتياجات الخاصة وتحسين بيئة الأعمال والشرايع الصغيرة والتحقيق في تجاوزات وزارة الصحة (عضو).

وقال الشاهين أنه دخل المجلس الحالي بشعار حماية الديمقراطية والحريات العامة للمواطنين ورعايتهم وجيوبهم، معرباً عن أمه في أن تكفل أعمال المجلس الحالي في تحقيق هذه الأهداف التي يتفق عليها جميع المواطنين بمختلف مشاربهم.

وأضاف: أن دور الانعقاد الأول للمجلس الحالي كان إيجابياً من ناحية إيقاف الهجمة التشريعية التي كانت تشن في الفصل التشريعي السابق على جيوب المواطنين وحرياتهم، مبيّناً أن النواب استطاعوا منع إصدار أي قانون أو قرار فردي يضر المواطنين. وبين أن العملية التشريعية تستغرق وقتاً، والمجلس اتخذ خطوات إيجابية من ناحية التشريعات التي تحمي مكتسبات المواطنين مثل رفع سن الحد وتعدّل قانون محكمة التمييز، بالإضافة للتقارير المنجزة على جدول أعمال اللجان البرلمانية والتي تحمل مؤشرات جيدة.

وأعرب عن أمه في أن يكون دور الانعقاد الثاني هو دور إقرار التشريعات المطلوبة نيابياً وشعبياً والمدرجة على جدول الأعمال، مؤكداً أن كل ما يتطلبه إقرار هذه التشريعات هو ترتيب الأولويات بين النواب حتى ترى النور. وجاءت أبرز الاقتراحات بقوانين التي تقدم بها الشاهين بمشاركة نواب آخرين كالآتي:

- تعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة (يُحرم من الانتخابات كل من صدر بحقه حكم نهائي بالحبس مدة تزيد على ثلاث سنوات مع التفتيش).
- تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (يحظر الجمع الاختياري بين الجنسية الكويتية وجنسية دولة أخرى).
- حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية (أسقاط أو سحب الجنسية الكويتية).
- تعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية (لا يجوز أن يبقى المقبوض عليه محجوزاً مدة لا تزيد على 24 ساعة من وقت القبض عليه إلا بأمير كتابي من المحقق بحسبة احتياطياً).
- العفو الشامل عن بعض الجرائم وفق المادة 75 من الدستور (يفرج عن جميع المتهمين في الجرائم المشار إليها في المادة

2011 بشأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

- إضافة مادة جديدة برقم 3 مكرراً إلى القانون رقم 20 لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء - لا تسري أحكام هذا القانون على السكن الخاص والجمعيات الاستهلاكية بأسواقها المركزية وفروعها ومخازنها وإداراتها وكافة ملحقاتها.
- العفو الشامل عن بعض الجرائم / جرائم وقعت خلال الفترة من تاريخ 16/ 11/ 2011 حتى تاريخ 8 سبتمبر 2016.
- تعديل بعض أحكام القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الزمة المالية.
- إنشاء اللجنة الكويتية لمكافحة المنشطات.
- تعديل المادة الثانية من القانون رقم (79) لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة وإلغاء القانون رقم (20) لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء / لا تسري أحكام هذه المادة على الأمان التي تدفع مقابل الحصول على الخدمات والسلع إلغاء قرار زيادة أسعار الوقود.
- تعديل البند (1) من المادة (26) من القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة / يكون رسم التمويل أربعة آلاف دينار كويتي تدفع مرة واحدة.
- منح مكافأة مالية للحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه / أن يعمته دينار للحاصلين على درجة الدكتوراه ومئتان للحاصلين على درجة الماجستير.
- سداد فواتير الكهرباء والماء عن المتقاعدين ومستحقّي المساعدات الاجتماعية.
- إضافة مادة جديدة برقم (4 مكرراً) إلى القانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية / يجوز لكل كويتي تم الاستغناء عن خدمته في القطاع الأهلي والأسباب لا ترجع إلى مخالفة قانونية أن يتقدم إلى ديوان الخدمة المدنية بطلب وظيفة وفقاً للإجراءات والشروط المحددة.
- تعديل بعض أحكام القانون رقم (32) لسنة 1676 في شأن الجيش / يقبل ضابط اختصاص كل عسكري من رتبة ضابط صف أمضى في العسكرية خمس سنوات.
- تعديل بعض أحكام القانون رقم (10) لسنة 1998 في شأن إنشاء مخفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لدعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين، وتحديد القانون رقم (98) لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة / إنشاء مخفظة مالية بمبلغ مائتي مليون دينار لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة 02/ 23/ 2017.
- إنشاء معهد الكويت لإعادة القادة.
- إنشاء الصندوق الكويتي الوفي لرعاية وتنمية الأبحاث العلمية.
- إضافة مادة جديدة برقم (8 مكرراً) إلى القانون رقم (114) لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين / يغطي التأمين الصحي ودون سقف مالي محدد العلاج والأجهزة التعويضية والعرض على الأطباء الزائرين.
- تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة / المعاق الذي أجبر على التقاعد بقرار من المجلس الطبي.
- تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة / يجوز منح المعاق الذي لم يتزوج سكناً خاصاً.
- إضافة فقرة جديدة إلى البند (15) من المادة (1) من القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة / صلاحية بطاقة الإعاقة.
- تعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشراكات / مركز الشركة الرئيس أو عنوان البريد الإلكتروني أو صندوق البريد لا يتم تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة إذا وإذ زعت جميع الحصص النقدية

الاولى من هذا القانون)،
-التعيين في الوظائف القيادية.
-إلغاء القانون رقم 78 لسنة 2015 بشأن البصمة الوراثية.
-تطوير الرعاية الصحية.
-إنشاء الهيئة العامة للديمقراطية.
-تعديل بعض أحكام القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الزمة المالية.
-إلغاء القانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافأة جرائم تقنية المعلومات.
-تعديل بعض أحكام القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الزمة المالية.
- تعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة / الحرمان من الانتخاب والترشيح لكل من صدر بحقه حكم تزيد مدته على 3 سنوات.
-تعديل بعض أحكام القانون رقم 28 لسنة



رئيسة قسم متابعة البرامج التدريبية أكدت وجود خطة متطورة في 2017/2018

شهد القاشم: الاطلاع على تجارب أهم المؤسسات العالمية

في مجال التدريب ونقلها لمجلس الأمة

◆ نعمل على رفع جودة الدورات لتحقيق رؤية الأمانة لتكون مثالا يحتذى به والوصول الى تقديم أفضل خدمة

◆ رصد الاحتياجات التدريبية لكافة القطاعات بالتنسيق مع الأمناء العامين المساعدين والمدراء والمسؤولين وتحديد أوقات التنفيذ المناسبة

◆ استبيانات توزع على المسؤولين لمعرفة مدى استفادة الموظفين لديهم من البرامج التدريبية ومدى تطور أدائهم

◆ وجود شاشات في بعض مرافق مجلس الأمة يمكن من خلالها الاطلاع على البرامج التدريبية الشهرية



عبد الحكيم السبتى



علام الكندري



شهد القاشم

التدريبية بما يعود بالنفع على الجميع. وذكرت أن هناك استبيانات توزع على المسؤولين لمعرفة مدى استفادة الموظفين لديهم من البرامج التدريبية ومدى تطور أدائهم وتطبيق ما اكتسبوه من مهارات في عمله وذلك من أجل تغطية كل الجوانب التي تساهم في تطوير العمل.

وأكدت حرص القسم على نقل آخر ما توصل إليه عالم التدريب من خلال الإطلاع على تجارب أهم المؤسسات العالمية في مجال التدريب سواء القطاع الخاص أو شركات البترول أو من خلال المؤتمر السنوي (ATD) وهو مؤتمر مهم يستعرض آخر التطورات التي تم التوصل لها في هذا المجال.

وأعلنت عن وجود شاشات في بعض مرافق مجلس الأمة يمكن من خلالها الاطلاع على البرامج التدريبية الشهرية وذلك من أجل تسهيل التعرف على البرامج والدورات.

وأكدت القاشم السعي إلى تحقيق وتعزيز رؤية الأمانة العامة لمجلس الأمة على أن تكون مثالاً يحتذى به والوصول إلى تقديم أفضل خدمة للماء والميلات في الأمانة في مجال تطوير مهاراتهم الوظيفية والكفاءات العملية.

وأوضحت أن من أولى مهام قسم متابعة وتقييم البرامج التدريبية متابعة عملية سير تنفيذ البرامج التدريبية وجودتها وتقييمها وقياس العائد من التدريب.

وقالت القاشم أن القسم بصدد التطور أكثر من خلال وضع الأسس العلمية في كيفية تقييم البرامج التدريبية لوظفي الأمانة العامة وجودة المحتوى العلمي ورصد آراء المشاركين فيها.

وأضافت أن التطوير يشمل النظر في الجهات التي يتم التعامل معها لتقديم هذه البرامج والمسؤولين وتحديد أوقات التنفيذ المناسبة. وأبدت ارتياحها لتجاوب الموظفين مع الدورات التي تم تنظيمها والذقة الكبيرة التي تحققت بعد النقطة الكبيرة في مجلس الأمة والتغييرات التي شهدتها الهيكل التنظيمي والقطاعات معربة عن سعادتها بالإقبال الكبير الذي تحققت في عدد المشاركين في البرامج التدريبية.

وأكدت على اهتمام رئيس المجلس وكبار المسؤولين في الأمانة بتطوير المهارات العملية للعاملين في المؤسسة التشريعية مبيّنة أن إنشاء هذا القسم جاء ليحقق هذا الهدف الذي سينعكس على العمل التشريعي بشكل عام.

كشفت رئيسة قسم متابعة وتقييم البرامج التدريبية في الأمانة العامة لمجلس الأمة شهد القاشم عن وجود خطة تدريبية للسنة المالية الجديدة 2017 / 2018 في إطار اهتمام الأمانة بتطوير مهارات موظفيها والارتقاء بأدائهم ضمن رؤيتها لتكون مثالا يحتذى به.

وقالت القاشم في تقرير نشره موقع مجلس الأمة وتعدّد نشره «الوسط» أنه تم رصد الاحتياجات التدريبية لكافة القطاعات بالتنسيق مع الأمناء العامين المساعدين والمدراء والمسؤولين وتحديد أوقات التنفيذ المناسبة. وأبدت ارتياحها لتجاوب الموظفين مع الدورات التي تم تنظيمها والذقة الكبيرة التي تحققت بعد النقطة الكبيرة في مجلس الأمة والتغييرات التي شهدتها الهيكل التنظيمي والقطاعات معربة عن سعادتها بالإقبال الكبير الذي تحققت في عدد المشاركين في البرامج التدريبية.

وأكدت على اهتمام رئيس المجلس وكبار المسؤولين في الأمانة بتطوير المهارات العملية للعاملين في المؤسسة التشريعية مبيّنة أن إنشاء هذا القسم جاء ليحقق هذا الهدف الذي سينعكس على العمل التشريعي بشكل عام.